الأمم المتحدة
S/2014/796
مجلس الأمن
Distr.: General
10 November 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى الزيارة التي قامت بها ممثلتي الخاصة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، زينب حواء بانغورا، إلى جنوب السودان في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في إطار قرارات مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، و ٢١٠٦ (٢٠١٣).

ووفقا لما جاء في قرار مجلس الأمن ٢١٠٦ (٢٠١٣)، الذي يدعو أطراف النزاع المسلح إلى أن تتعهد بالتزامات محددة وذات إطار زمني لمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وأن تفي بهذه الالتزامات، قامت ممثلتي الخاصة ورئيس جنوب السودان، سلفا كير، بتوقيع البيان المشترك الصادر عن جنوب السودان والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وتشمل العناصر المتفق عليها في البيان المشترك إصدار وإنفاذ أوامر واضحة من خلال تسلسل القيادات في الجيش والشرطة تحظر العنف الجنسي؛ وتقضي بوضع خطط عمل محددة للجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية في جنوب السودان؛ ومكافحة إفلات الجناة من العقاب، وضمان احتكام الناجين إلى القضاء من خلال إصلاح وبناء القدرات في قطاع العدالة؛ وضمان توفير الخدمات الملائمة للناجين من جرائم العنف الجنسي؛ والجهر بمناهضة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وتمثل الالتزامات التي يتضمنها البيان أولويات رئيسية بالنسبة للأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع وقوع أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جنوب السودان. وأعربت ممثلتي الخاصة عن امتنانها لما أتيح لها من فرصة لتقديم إحاطة إلى المجلس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ عن الزيارة التي قامت بها وعن البيان المشترك.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون

14-64315 (A) 121114 131114

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

البيان المشترك الصادر عن جنوب السودان والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

قامت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بزيارة إلى جنوب السودان في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في إطار قرارات مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، و ٢١٠٦ (٢٠١٣). وكان الهدف من الزيارة هو التوصل إلى فهم أفضل للحالة في جنوب السودان، وخاصة فيما يتعلق باتجاهات وأنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتحديات التي تعترض سبيل منع هذه الجرائم والتصدي لها، والاتفاق على تدابير استجابة محددة مع الحكومة.

وخلال هذه الزيارة، التقت الممثلة الخاصة رئيس جنوب السودان سلفا كير، ووكيل وزارة الخارجية، ووزراء الدفاع وشؤون المحاربين القدماء، والعدل، والإعلام والإذاعة، والداخلية، والصحة، وشؤون المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية. كما التقت ممثلين رفيعي المستوى من الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمفتش العام لجهاز الشرطة في جنوب السودان، علاوة على المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في جنوب السودان، ورئيس البرلمان، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وأجرت مشاورات مع ممثلين لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها الجماعات النسائية ومؤسسات الإعلام ومجموعات الشباب والمنظمات الدينية وممثلي المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، كما التقت بناجيات من العنف الجنسي.

وتحيط الممثلة الخاصة علما بالجهود التي تبذلها السلطات في جنوب السودان، بما في ذلك تعزيز التشريعات المحلية، والجهود الرامية إلى التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات، من قبيل المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في جنوب السودان، ولجنة المراجعة القانونية. وكان من بواعث تشجيع الممثلة الخاصة أن جنوب السودان أيد ''إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع'' الذي أطلق على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وحظر ''أي عمل من أعمال الاغتصاب، والاعتداء الجنسي، والتعذيب'' بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقّع في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

وشددت الممثلة الخاصة أيضا على عضوية جنوب السودان في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى كفرصة لتنفيذ البروتوكول بشأن منع وقمع العنف الجنسي

ضد النساء والأطفال، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٦، والإعلان الصادر عن رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن منع العنف الجنسي والجنساني، المعتمد في عام ٢٠١١.

وعلى الرغم مما اتخذ من تدابير، لا يزال التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جنوب السودان يشكل تحديا. وقد أكد الرئيس الالتزام القوي من جانب حكومة جنوب السودان بمكافحة هذه الجريمة، بما في ذلك التصدي للإفلات من العقاب على جرائم من هذا القبيل.

وتكرر سلطات جنوب السودان التأكيد على التزام الحكومة بالتعاون مع الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على التصدي للمشكلة، بما في ذلك الاضطلاع بالتدابير المحددة التالية:

(أ) وضع خطة عمل خاصة بالجيش الشعبي لتحرير السودان، تشمل إصدار أمر واضح، من خلال التسلسل القيادي، يحظر العنف الجنسي، والتحقيق في الانتهاكات المزعومة في الوقت المناسب، وتعزيز نظام القضاء العسكري لضمان المساءلة عن جرائم العنف الجنسي، وتدريب الأفراد العسكريين؛

(ب) وضع خطة عمل خاصة بجهاز الشرطة الوطنية، بما يشمل تزويد وحدات الشرطة الخاصة بالقدرة على التحقيق في جرائم العنف الجنسي، وتدريب أفراد الشرطة، وتعيين المزيد من ضابطات الشرطة؛

(ج) ضمان وتيسير ورصد العنف الجنسي في إطار اتفاق وقف الأعمال العدائية و/أو غيرها من اتفاقات وقف إطلاق النار، وضمان إدراج العنف الجنسي في أحكام محددة في اتفاقات السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة بالترتيبات الأمنية، وآليات العدالة الانتقالية، وضمان استبعاد مرتكبي جرائم العنف الجنسي من أحكام العفو العام؛

(د) تناول الشواغل المتعلقة بالعنف الجنسي في أي عمليات وترتيبات لإصلاح قطاع الأمن، بطرق تشمل توفير التدريب الكافي لجميع موظفي قطاعات الأمن، وتشجيع إدماج المزيد من النساء في قطاع الأمن، وإجراء تحريات فعالة بهدف استبعاد الأشخاص الذين ارتكبوا أعمال عنف جنسي أو كانوا مسؤولين عنها من قطاع الأمن؛

(هـ) تعزيز نظام العدالة، بما في ذلك من خلال تعزيز الإطار القانوني وتعزيز قدرة المدعين العامين والقضاة، وتحسين سبل الوصول إلى العدالة للناجيات من العنف الجنسي؛

(و) كفالة توفير القدر المناسب من الخدمات المقدمة للناجين من العنف الجنسي، بما في ذلك الخدمات الطبية والنفسية – الاجتماعية والقانونية والاحتياجات الملحة الأخرى، وتشجيع ودعم عمل الجهات المقدمة للخدمات؛

(ز) المجاهرة بمناهضة العنف الجنسي على أعلى مستوى، وبأقوى العبارات، والاضطلاع بحملة توعية وطنية لمنع العنف الجنسي، بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وستواصل الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها حكومة جنوب السودان من أجل مكافحة العنف الجنسي. وفي هذا الصدد، ستتيح الممثلة الخاصة خدمات فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، الذي سيقوم، بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بدعم الجهود التي يبذلها البلد في وضع خطة للتنفيذ وفقا للأولويات التي أعرب عنها البيان المشترك، وحشد المساعدة اللازمة للتنفيذ.

وسيقوم الرئيس بتعيين جهة تنسيق رفيعة المستوى لقيادة وتنسيق الجهود التي تبذلها الحكومة والعمل مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة العنف الجنسي في حالات النزاع ومنظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل للبيان المشترك.

ويُشجَّع المجتمع الدولي والجهات المانحة على تقديم الدعم المالي والتقني إلى حكومة جنوب السودان من أجل التنفيذ الكامل للأولويات المحددة في هذا البيان المشترك.